مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 24 سبتمبر 2023

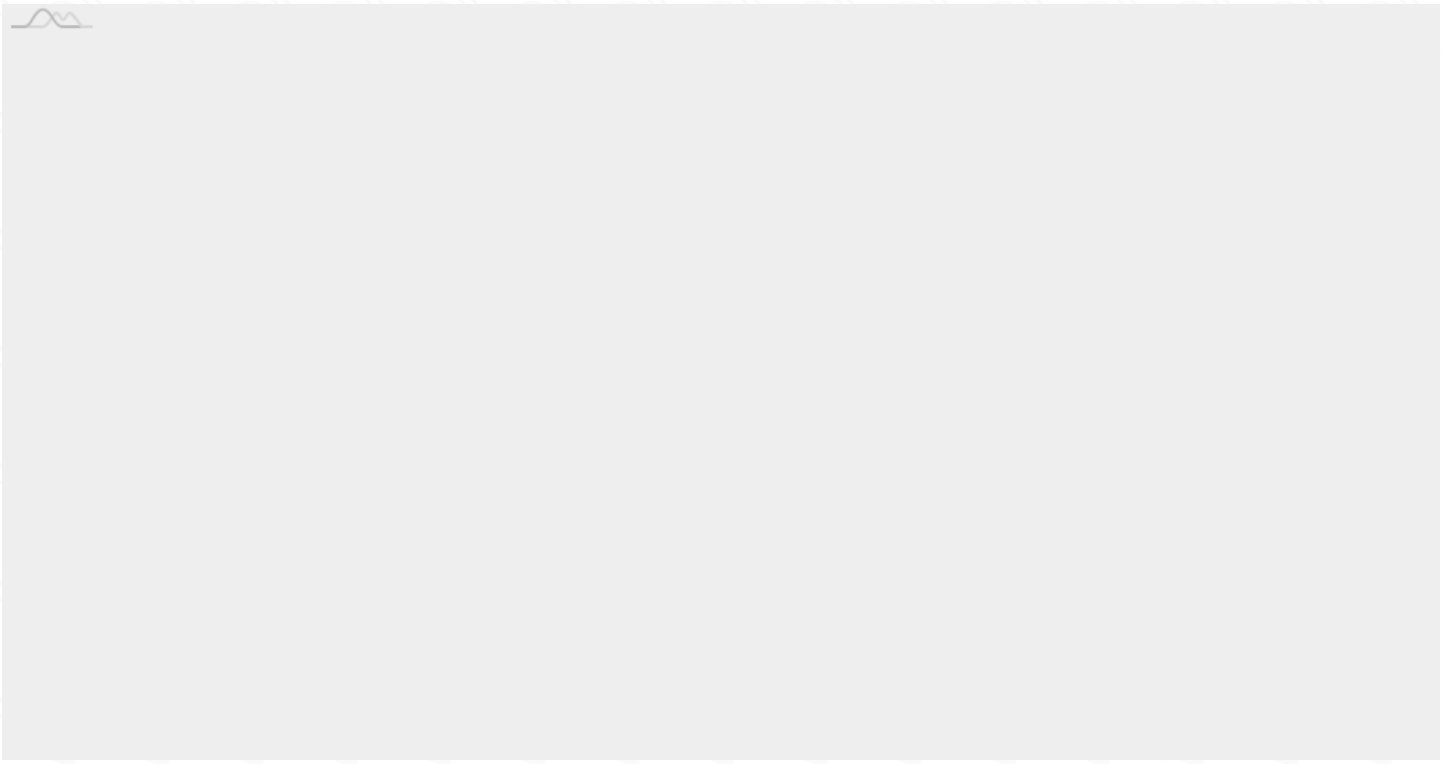

رويترز: مصر تقول إن صندوق النقد الدولي يوافق على دمج أول مراجعتين لبرنامج الإصلاح

(اقتصادي . رويترز)

اهتمت وكالة رويترز بإعلان مصر أن صندوق النقد الدولي يوافق على دمج أول مراجعتين لبرنامج إصلاح اقتصادي بقيمة 3 مليار دولار.

قالت مصر إنها اتفقت مع صندوق النقد الدولي على دمج المراجعتين الأولى والثانية للصندوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد تأجيل المراجعة الأولى مرارًا وسط تساؤلات حول تقدم مصر في تلبية شروط صندوق النقد الدولي..

وكان صندوق النقد الدولي قد وافق في ديسمبر على قرض من تسهيل الصندوق الممتد بقيمة 3 مليارات دولار لمصر، التي تعرضت لضغوط مالية حادة منذ أن تكشفت المشاكل طويلة الأمد بسبب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا.

وتخضع المدفوعات بموجب برنامج 46 شهرًا لثماني مراجعات، كان من المقرر أصلًا إجراؤها في مارس، ولم تحدث بعد وسط تقارير عن أن صندوق النقد الدولي لم يكن راضيًا عن تقدم مصر في الوفاء بشروط الاتفاقية.

وقالت وزارة المالية المصرية في تفسير تفصيلي للميزانية نقله موقعها على الإنترنت: «اتفق كل من صندوق النقد الدولي والدولة المصرية على دمج المراجعتين الأولى والثانية في الوقت نفسه، والتي من المتوقع أن تتحدد قبل نهاية عام 2023»، حسب ما نقلت وسائل الإعلام المحلية يوم السبت.

وأضافت أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تسير «بشكل مثمر وإيجابي» وفقا لشروط البرنامج المبرم مع الصندوق.

تعهدت مصر باعتماد سعر صرف مرن عندما توصلت إلى اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي أواخر العام الماضي، لكن السعر الرسمي ظل دون تغيير تقريبًا لما يقرب من ستة أشهر عند حوالي 30.93 للدولار. ويجري تداول الجنيه عند حوالي 39 مقابل الدولار في السوق السوداء.

في يونيو، بدا أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يستبعد المزيد من خفض قيمة العملة في أي وقت قريب، قائلاً إن مثل هذه الخطوة قد تضر بالأمن القومي وتضر بالمواطنين المصريين.

ذا ناشيونال: مصر تقول إن المحادثات بشأن السد الإثيوبي استؤنفت في أديس أبابا

(ترجمات . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال باستئناف محادثات سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان في أديس اباب بعد شهر من الاجتماع في القاهرة.

وقالت مصر إن جولة أخرى من المحادثات بشأن السد الإثيوبي على نهر النيل بدأت في أديس أبابا يوم السبت، بعد أسابيع من انتهاء الاجتماعات في القاهرة دون انفراجة، وفقًا للموقع.

ويشارك وزراء ووفود من دول المصب مصر والسودان مع إثيوبيا في المحادثات، بحسب وزارة الموارد المائية والري المصرية.

كان سد النهضة الإثيوبي مصدر نزاع بين إثيوبيا وجيرانها الشماليين منذ أكثر من عقد.

ولفت الموقع إلى أن الجولة الأخيرة تأتي في أعقاب اجتماع عقد في القاهرة يومي 27 و 28 أغسطس انتهى دون اتفاق. وقالت مصر إن موقف إثيوبيا «لم يتغير بشكل ملموس».

وتصر القاهرة والخرطوم على أن أديس أبابا يجب أن تدخل في اتفاقية ملزمة قانونًا بشأن كيفية ملء السد وتشغيله، وهي العملية التي يخشون أن تقلل حصتهم من مياه النيل وتضر بالزراعة.

لكن إثيوبيا تؤكد أن التوصيات، وليس اتفاقًا ملزمًا، يجب أن تكون كافية وتصر على أن السد وعمله هما من مسائل السيادة الوطنية.

كما سعت إلى طمأنة دولتي المصب بأنه لن يلحق بهما أي ضرر من السد الذي يقام على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية.

وتخشى مصر، الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم العربي، من أن يقلل السد من حصتها من مياه النيل، وبالتالي يقضي بعد ذلك على مئات الآلاف من الوظائف في قطاعها الزراعي الواسع، مما يعطل توازنها الغذائي الدقيق في وقت ترتفع فيه الأسعار والنمو السكاني السريع.

وأكدت إثيوبيا أن من حقوقها بناء السد الكهرومائي على النيل الأزرق، الذي ينبع من بحيرة تانا. ويوفر الرافد أكثر من 85 في المائة من مياه النيل.

واشنطون بوست: برنامج التجسس بريداتور يستهدف مرشح رئاسي محتمل

(ترجمات . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطون بوست تقريرًا أعدته إيفان هيل وجوزيف مين يسلط الضوء على محاولة التجسس على هاتف المرشح الرئاسي المحتمل أحمد طنطاوي باستغلال ثغرات يوم الصفر (الأخطاء الموجودة في البرنامج والتي تسمح بتنفيذ الأعمال الخبيثة سرًا).

وقالت الصحيفة الأمريكية إن إن معارضًا مصريًا بارزًا يخطط لتحدي الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانتخابات

المتوقعة مطلع العام المقبل استُهدف بهجوم «يوم الصفر» لم يكن معروفًا من قبل في محاولة لإصابة هاتفه ببرامج تجسس بريداتور، وفقًا لبحث جديد أجرته جوجل و مختبر سيتزن لاب بجامعة تورنتو.

دفع اكتشاف الاستغلال لثغرة يوم الصفر، المصمم لتثبيت برنامج التجسس على أجهزة أي فون التي تعمل حتى بأحدث نظام تشغيل، شركة آبل إلى دفع تحديث الأمان للمستخدمين بعد ظهر يوم الخميس.

وقال مختبر سيتزن لاب إنه «يثق بشدة» في أن الحكومة المصرية مسؤولة عن محاولة القرصنة الفاشلة. واستهدف هذا الجهد النائب السابق في البرلمان أحمد الطنطاوي وتحدثت عنه لأول مرة مدى مصر، وهي مؤسسة إخبارية مصرية مستقلة. كان طنطاوي يعيش لفترة وجيزة في لبنان لكنه عاد إلى مصر في مايو.

تعتبر سمات يوم الصفر خطيرة وقيمة بشكل خاص لأنها تستفيد من الثغرات الأمنية التي لم تكتشف بعد. في هذه الحالة، لم يكن على طنطاوي النقر فوق أي شيء لإصابة هاتفه.

قال بيل ماركزاك، زميل أبحاث كبير في سيتزن لاب إن استغلال ثغرة يوم الصفر تلك، قادرة على تثبيت برامج تجسس على أحدث وأعظم أجهزة الأي فون.

وقال ماركزاك إنه بمجرد تثبيته على الهاتف، يمكن للبرنامج سرقة كلمات المرور وتسجيل نقرات المفاتيح وأخذ البيانات من تطبيقات مختلفة ونسخ رسائل الدردشة وتسجيل المكالمات، بما في ذلك تلك التي تجري داخل التطبيقات المشفرة.

مثل باعة برامج التجسس الراقية الأخرى، تقول سيتروكس إنها تبيع فقط البرنامج للوكالات الحكومية. ونظرًا لأن مصر عميل معروف لشركة بريديتور وأن إحدى محاولات الاختراق تمت بواسطة جهاز موجود فعليًا داخل مصر، قال مختبر سيتزن لاب إن لديه «ثقة عالية» في أن الحكومة المصرية مسؤولة عن الهجوم.

وأشارت الصحيفة إلى أن طنطاوي، الرئيس السابق لحزب الكرامة اليساري، منتقد صريح للحكومة المصرية. وفي مارس، أصبح أول سياسي يعلن عن خطط لتحدي السيسي للرئاسة.

رسائل مشبوهة

ونقلت الصحيفة عن طنطاوي قوله إنه أصبح قلقًا لأول مرة بشأن أمن هاتفه في منتصف سبتمبر بعد تلقي الرسائل المشبوهة التي تحتوي على روابط، وأن صديقًا نصحه بالاتصال بـ Lab Citizen حتى يمكن تحليل هاتفه.

ورفض ممثلو الحكومة المصرية التعليق أو لم يردوا على الفور على طلبات التعليق.

وفقًا لـ سيتزن لاب، تضمنت محاولات إصابة هاتف طنطاوي استخدام منتج يسمى باكيتلوجيك طورته ساندفين، وهي شركة معدات شبكات مقرها كندا. وفي عام 2017، استحوذت شركة فرانسيسكو بارتنرز على شركة ساندفين، وهي شركة أسهم خاصة تمتلك حتى عام 2019 أيضًا مجموعة إن أس أو جروب، الشركة المصنعة لبرامج التجسس بيجاسوس، والتي استخدمتها الحكومات للتجسس على الصحفيين والنشطاء والمعارضين السياسيين وغيرهم. ولم ترد ساندفين على طلبات التعليق.

وكتبت مجموعة تحليل التهديدات في جوجل: «هذه الحملة هي مثال آخر على الانتهاكات الناجمة عن انتشار بائعي المراقبة التجارية وخطرهم الجسيم على سلامة المستخدمين عبر الإنترنت».

محاولات عديدة

ولفتت الصحيفة إلى أن محاولات عديدة سعت لتثبيت بريديتور على هاتف طنطاوي بين مايو وسبتمبر، بعد أن أعلن عزمه الترشح للانتخابات، وفقًا لبحث سيتزن لاب. وبدءًا من مايو، تلقى طنطاوي رسائل نصية ورسائل على تطبيق واتساب مع روابط إلى صفحات الويب الخبيثة. ومن الواضح أنه لم ينقر عليها، بحسب الباحثين.

في أغسطس وسبتمبر، قال مختبر سيتزن لاب، تعرض طنطاوي لنوع أكثر خطورة من الهجوم يسمى حقن الشبكة، والذي لم يتطلب منه النقر فوق أي شيء. وفقًا لمجموعة تحليل التهديدات من جوجل، وقع هذا الهجوم عندما حاول طنطاوي زيارة صفحة ويب تحمل بادئة (http)، وعندما فعل ذلك، أعاد المخترق توجيهه إلى موقع إنتليكسا على الويب ثم إلى خادم قام بتنفيذ الاستغلال على هاتفه.

ووفقًا لتحليل سيتزن لاب، فقد فشل الاختراق لأن طنطاوي قام بتنشيط «وضع الإغلاق» من آبل، وهو إعداد حماية وفرته الشركة في عام 2022 يقلل من وظائف الهاتف ولكنه يمنع عديدًا من طرق الاختراق.

وأشارت الصحيفة إلى أن اختراق هاتف طنطاوي كان سيتطلب تثبيت باكيتلوجيك على شبكة فودافون، مزود الخدمة للشبكة التي يستخدمها طنطاوي. وفي حين لم يزعم مختبر سيتزن لاب أن شركة فودافون كانت متواطئة في الهجوم، قال ماركزاك إن الطريقة «الأسهل» لتثبيت باكيتلوجيك على شبكة فودافون سيكون بالتعاون مع الشبكة.

وقال «مصر غير معروفة بكونها حكومة ديمقراطية. يمكنك أن تتخيل أن الحكومة ستكون قادرة على ممارسة الضغط على الشركات للتعاون معها».

ولم ترد شركة فودافون مصر على طلبات للتعليق.

دوافع سياسية

وبحسب الصحيفة، فقد رفض طنطاوي إلقاء اللوم على الحكومة المصرية في الهجوم لكنه قال إنه يعتقد أنه استهدف بسبب أنشطته السياسية وتكهن بأن محاولة القرصنة كانت تهدف إلى العثور على مواد «للتشهير» به.

وقال «ببساطة، لا يوجد شيء يمكن استخدامه لإحراجي، حتى مع عامين من الاختراق».

وقال طنطاوي إن الأسوأ من ذلك هو اعتقال الحكومة المصرية لأشخاص مختلفين مقربين منه. فقد اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 35 متطوعًا لحملة طنطاوي في جميع أنحاء البلاد منذ أغسطس، وفقًا للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

جيروزاليم بوست: هل كانت حرب أكتوبر انتصارًا مذهلًا لإسرائيل أم هزيمة ساحقة؟

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

لا تزال الصحافة الإسرائيلية تتحدث عن حرب أكتوبر 73، ويناقش هيرب كينون في تقرير لصحيفة جيروزاليم بوست ما إذا كانت الحرب انتصارًا مذهلًا لإسرائيل أم هزيمة ساحقة لها.

ويبرز الكاتب النظرة القاتمة التي ينظر بها الإسرائيليون لهذا الصراع ووصفهم له بالكارثة والفشل رغم ما يصفه بقلب إسرائيل لدفة الأمور في نهايتها.

وفي المقابل، ينُظر المصريون إلى تلك الحرب باعتبارها انتصارًا كبيرًا استردوا به كرامتهم، رغم فقدهم آلاف الجنود (لم تنشر القاهرة أرقامًا رسمية، ولكن يُعتقد أن الأرقام تتراوح بين 8000 إلى 20000 قتيل).

ما وراء تباين النظرة

ويتطرق التقرير إلى ذكر بعض أسباب هذا التباين، بما في ذلك الخسائر الإسرائيلية الفادحة مقارنة بالحروب السابقة، وكذلك كيف وجدت الفصائل السياسية المختلفة في إسرائيل أنه من المفيد إدامة رواية الهزيمة لأجندتها الأيديولوجية.

يلفت الكاتب إلى أن من السهل فهم وجهة نظر المصريين، ذلك أنه وبعد سبع سنوات من هزيمة قاسية في عام 1967 تمكن الجيش المصري من عبور قناة السويس وهزموا الجيش الذي لا يُقهر واستعادوا كبريائهم العربي.

أما فيما يتعلق بإسرائيل ورغم ما حققوه من نجاح في نهاية الحرب، وفقًا للكاتب، فلا يزالون يعتبرون تلك الحرب كارثة. وأوضح المؤرخ والسفير السابق لدى الولايات المتحدة مايكل أورين أن الإسرائيليين يحكمون على الحرب من يومها الأول، وليس الأخير.

وقال إن الإسرائيليين لا يحكمون على الحرب من نتائجها بل من بدايتها، وهذا ما يفسر نظرتهم الكئيبة لتلك الحرب.

وكانت البداية كارثة تامة.

وقال إن حرب اكتوبر كانت نصرًاعسكريًا، لكنها كانت صدمة.

وأشار الكاتب إلى أن هناك سبب أخر لرؤية الإسرائيليين تلك وهي عدد القتلى الإسرائيليين في الحرب. وكانت الخسائر فادحة بالفعل. خلال 18 يومًا من القتال، فقدت إسرائيل 2688 جنديًا (08% من السكان في ذلك الوقت).

وانتقد الكاتب الطريقة التي ينظر بها اليسار للحرب وقصرها على وقوع ضحايا واعتبارها كارثة، وكذلك اليمين الذين يسعون إثبات نظرتهم حيال الحرب وفائدة شن حرب استباقية مستخدمين ايضًا صدمة الضحايا، وفي الجانبين يعمل الجميع من أجل الترويج لأفكارهم.

ويرى الكاتب أن التأثير الأكثر أهمية لتركيز البلاد على الصدمة، وعلى الضحايا، هو أنه جعل جيلًا من القادة السياسيين الإسرائيليين حذرين من اتخاذ قرار بخوض الحروب تجنبًا لوقوع عدد كبير من الضحايا وتفضيلهم بدلًا من ذلك الحروب الخاطفة والاعتماد على التكنولوجيا.

ويشير الكاتب إلى أن المأسأة الحقيقية في حرب اكتوبر هي الطريقة التي ينظر بها الإسرائيليون للحرب وكيف يعتبرونها كارثة وفشلًا ذريعًا في حين أنها كانت نصرًا مذهلًا لإسرائيل، وفق ما تراه الصحيفة العبرية.

المونيتور: الصين تبني علاقاتها من خلال دعم مشاريع المياه في الشرق الأوسط

(اقتصادي . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا كتبه هاري كلينش يتناول ما وراء تمويل الصين لمشاريع المياه في منطقة الشرق الأوسط.

وقال الكاتب إن الصين تتطلع إلى القيام بدور أكبر في تقديم الحلول المتعلقة بالمياه إلى دول الشرق الأوسط. ومن بين أحدث صفقاتها اتفاقية تسهيل ائتماني متجدد مدتها ثلاث سنوات وقعتها في نهاية يونيو بين شركة المرافق السعودية أكوا باور وبنك الإنشاءات الصيني.

ستسمح الاتفاقية للشركة بالوصول إلى تسهيل ائتماني بقيمة 100 مليون دولار يدعم مبادرات توسيع محفظة توليد المياه والطاقة. وساهمت البنوك والممولون الصينيون بما مجموعه 10 مليارات دولار في اكوا منذ عام 2009.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها البنوك الصينية أو الدولة الصينية في مشاريع المياه في المملكة العربية السعودية وأماكن أخرى في الشرق الأوسط. وقد اضطلعت باور تشينا بإقامة مشاريع تحليلة المياه من قبل في الرياض وفي عمان وأبو ظبي.

دور بكين المتزايد في سياسات المياه

في العام الماضي، أنشأت جامعة نينغشيا الصينية وجامعة عين شمس المصرية مختبرًا للحفاظ على المياه في القاهرة لتحسين طرق الري في مصر. كما دخل الأكاديميون الصينيون في شراكة مع فريق بحثي في الإمارات العربية المتحدة «لتحويل الرمال إلى تربة» في صحراء أبو ظبي.

ويرى الكاتب أن مثل هذه الأنشطة هي علامة على الدور المتزايد الذي تلعبه الصين في سياسات المياه في الشرق الأوسط، لافتًا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أكثر المناطق ندرة للمياه في العالم، كما أن الممارسات الزراعية غير المستدامة، والنمو السكاني السريع، وتغير المناخ، والهياكل الأساسية المائية الفقيرة أو السيئة الإدارة تجعل الوضع أكثر خطورة. في هذا السياق، برزت بكين باعتبارها واحدة من أهم الداعمين الماليين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للبنية التحتية للمياه.

ومع ذلك، فقد خصصت الصين أموالًا لعديد من المشاريع المثيرة للجدل التي أثارت مخاوف من أن الدولة الآسيوية تجعل احتمال إبرام اتفاقيات قابلة للتطبيق لتقاسم المياه في الشرق الأوسط أقل احتمالًا.

تمويل سد مثيرة للجدل

ويستشهد الكاتب بفتح إيران سد شمشير المثير للجدل في محافظة بوشهر الجنوبية في يوليو. وتعرض بناء السد لانتقادات واسعة من الجماعات البيئية، لأسباب ليس أقلها تأثير المشروع على مقاطعة خوزستان في جنوب غرب البلاد. ومع ذلك، فقد ضمن قرض بقيمة 244 مليون دولار من الصين المضي قدمًا في المشروع.

يعتقد أشوك سوين، رئيس اليونسكو للتعاون الدولي في مجال المياه، أن هذه الحالات ترمز إلى نهج الصين تجاه قضايا إدارة المياه في الشرق الأوسط والعالم. وقال للمونيتور إن الصين متحمسة لتقديم قروض من هذا النوع لأسباب سياسية ومالية. وقال إن بكين تريد الترويج لفكرتها عن نظام دولي جديد لا يقوم على تقاسم الموارد المشتركة، بل على القوة الغاشمة.

يُنظر إلى مشاريع المياه الممولة من الصين في بعض الحالات على أنها جذابة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأن الشروط أقل صرامة من تلك التي تصر عليها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. والصين ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للمياه - ولا أي دولة في الشرق الأوسط باستثناء العراق - ولا تقبل الفرضية القائلة بضرورة إدارة الموارد العابرة للحدود أو تقاسمها بشكل مشترك.

على سبيل المثال، رفض البنك الدولي تمويل بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير المثير للجدل لأنه لم يكن هناك اتفاق مع مصر. ويقع السد على الرافد الرئيسي لنهر النيل وبالتالي تعتبره مصر تهديدًا لأمنها المائي. وتصاعدت التوترات بين القاهرة وأديس أبابا في بعض الأحيان لدرجة أن الحرب بين البلدين بدت ممكنة. ومع ذلك، قدمت الصين مستويات قوية من الدعم المالي لإثيوبيا، مما ضمن المضي قدمًا في بناء السد.

وأشار سوين إلى أنه في حالة السد الإثيوبي، «تحاول الصين الاضطلاع بعمل متوازن لأن لديها أيضًا عددًا من المصالح الاقتصادية في مصر»، لكنها تدعم المشروع الإثيوبي لأنها حريصة على تأكيد حقوق دول المنبع في تحد المعايير الدولية.

دوافع النهج الصيني

وفيما يتعلق بتفسير هذا النهج لقضايا الأمن المائي في الشرق الأوسط، يعتقد إدوارد هاول، المحاضر في السياسة الصينية بجامعة أكسفورد، أن استراتيجيات الصين في هذا المجال هي جزء من جهد أوسع لإعادة تشكيل هياكل الحوكمة الدولية.

وأوضح هاول أن تقديم الدعم المالي والسياسي للمشاريع التي تتحدى ما تعتبره المؤسسات الغربية النظام الدولي القائم على القواعد يمكن أن يكون جزءًا من محاولة للحد من تأثير هذه الهيئات.

وقال هاول: «لا يمكن فهم استثمارات الصين الاقتصادية في الشرق الأوسط دون النظر في أهدافها الجيوسياسية داخل النظام الدولي الأوسع. في عهد شي جين بينغ، سعت الصين بنشاط إلى إنشاء نظام مواز لمنافسة كل من قيادة الهيمنة الأمريكية بعد الحرب وكذلك المنتديات الدولية مثل مجموعة السبع.

رؤية السيادة المائية

يلفت الكاتب إلى أن لدى الصين أيضًا أسباب ذات مصلحة ذاتية لتعزيز هذه الرؤية للسيادة المائية. وقد وصف سوين الصين بأنها «دولة منبع» أيضًا. وقامت الصين ببناء عديدًا من السدود داخل حدودها الخاصة التي تحول المياه بعيدًا عن الدول المجاورة. على سبيل المثال، منذ عام 2021، تعمل الصين على إنشاء سد جديد على نهر مابجا زانجبو يمكن استخدامه لتقليل تدفقات المياه إلى كل من الهند ونيبال.

وأشار سوين إلى أن الصين لا تؤمن حقًا بخضوع دول المنبع للقيود. كانت الصين منفتحة للغاية بشأن ذلك، وعندما كانت هناك أصوات في اتفاقيات الأمم المتحدة للمياه، صوتت علانية ضد القيود.

وأشار هاول إلى وجود تناقض محتمل في السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط. في الوقت نفسه الذي تتخذ فيه بكين نهجًا حازمًا لقضايا المياه، فإنها تحاول أيضًا وضع نفسها باعتبارها وسيطًا للسلام في الشرق الأوسط. وظهر هذا الدور المتصور عندما توسطت الصين في اتفاق سلام بين إيران والمملكة العربية السعودية في وقت سابق من هذا العام.

وعلى الرغم من الإعراب عن اهتمامهم بلعب دور وسيط السلام في الشرق الأوسط، فإن تصميم الصين على تأكيد حقوق دول المنبع في استخدام الموارد المائية يمكن أن يساعد في تأجيج التوترات بشأن انخفاض إمدادات المياه في المنطقة.

واشنطون بوست: اتهامات مينينديز بالفساد تعقد العلاقات المتوترة مع مصر

(سياسي . واشنطن بوست)

نشرت صحيفة واشنطون بوست تقريرًا أعدّه مجموعة من المراسلين يسلط الضوء على تداعيات اتهام السيناتور الامريكي بوب مينينديز بالفساد في قضية تتعلق في جزء منها بمساعدة الحكومة المصرية على العلاقات الأمريكية مع مصر.

وتستهل الصحيفة الامريكية تقريرها بالإشارة إلى أن المزاعم بأن السيناتور البارز بوب مينينديز تصرف سرًا لتعزيز المصالح المصرية في مخطط رشوة خلقت عاملًا جديدًا مثيرًا قابل للاشتعال في علاقة واشنطون بالقاهرة، الأمر الذي يمثل اختبار شراكة متوترة بالفعل بسبب المنافسة الإقليمية المتزايدة والاحتكاك حول حقوق الإنسان.

أعلنت وزارة العدل يوم الجمعة عن لائحة اتهام متفجرة ضد السناتور روبرت مينينديز - الديمقراطي المؤثر من نيوجيرسي الذي يرأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ - وزوجته فيما وصفه المدعون بأنه ترتيب معقد للنقد مقابل النفوذ.

استشهد عملاء فيدراليون باكتشاف سبائك ذهبية وأكثر من 480 ألف دولار نقدًا مخبأة في منزل مينينديز في نيوجيرسي، والتي زعموا أنها استلمت من رجل أعمال مصري أمريكي وشركاء آخرين مقابل خدمات، بعضها أفاد حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الأمر الأكثر إثارة للقلق

ولفتت الصحيفة إلى أن الأمر الأكثر إثارة للقلق لإدارة بايدن قد يكون مجموعة من المسؤولين المصريين الذين لم تُكشف هويتهم، على الأقل بعضهم من الجيش والاستخبارات المصرية، الذين وصفهم المدعون بأنهم يسعون للحصول على المعلومات والتأثير في التفاعلات المباشرة مع مينينديز وزوجته، أو عبر شركائهم.

وتأتي المزاعم المتعلقة بشريك أجنبي تاريخي وأحد أبرز الشخصيات في البلاد في الشؤون الدولية في لحظة حساسة في علاقات واشنطون مع الشرق الأوسط، حيث تسعى إدارة بايدن إلى إعادة التركيز على الصين وروسيا مع تعزيز الأمن الإقليمي وطمأنة الشركاء القلقين بشأن الخروج الأمريكي.

وأشارات الصحيفة إلى أن منصب مينينديز في لجنة يمنحه نفوذًا خاصًا على المحفظة الأمريكية الضخمة لمبيعات الأسلحة والمساعدة للقاهرة، بما في ذلك التخصيص السنوي البالغ 1.3 مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي الذي جعل مصر على مدى عقود واحدة من أكبر متلقي المساعدات الأمريكية. ولم يتضح على الفور الدور، إن وجد، الذي لعبه مينينديز، بوصفه رئيسًا للجنة المخولة بمنع المساعدات أو المبيعات، في تشكيل القرارات الأمريكية بشأن مبيعات الأسلحة أو المساعدات لمصر.

مخاوف جدية

ونقلت الصحيفة عن ستيفن كوك، الباحث في مجلس العلاقات الخارجية، قوله إن تعاملات المسؤولين الأمريكيين المتزايدة مع الخليج بشأن قضايا الشرق الأوسط، إلى جانب غضب حكومة السيسي من الانتقادات بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ركزت تفاعلات البلدين على مجموعة ضيقة من القضايا، أبرزها المساعدات الأمريكية وقدرة القاهرة على التوسط لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وقال كوك «لا أعلم كيف ستؤثر لائحة الاتهام على العلاقات الثنائية الشاملة بخلاف زرع المزيد من عدم الثقة من الجانبين».

لكن منتقدي السجل الحقوقي لمصر يقولون إن محاولة الحكومة المزعومة لتأمين نفوذ سري يجب أن تقابل برد قوي. وقال سيث بيندر، المسؤول في مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، إن الاتهامات أثارت «مخاوف جدية» بشأن المحاولات المصرية للتدخل في السياسة الأمريكية.

ودعا بيندر الكونجرس إلى منع المساعدات الأمريكية المعلقة «وذلك لتوضيح أن واشنطون لن تتسامح مع سجل السيسي الحقوقي واختراق النظام السياسي الأمريكي».

وفيما يتعلق بإدارة بايدن، فقد جاءت المزاعم ضد حليف رئيس في الكونجرس في لحظة غير مريحة، إذ يسعى المسؤولون الأمريكيون إلى تمرير مليارات الدولارات في الإنفاق الجديد لأوكرانيا. ولم يرد البيت الأبيض على الفور على أسئلة حول هذه المزاعم. وسئل وزير الخارجية أنتوني بلينكين في نيويورك عن لائحة الاتهام، واستشهد بأنها «قضية قانونية قيد التحقيق» ورفض التعليق.

ولم ترد الحكومة المصرية والسفارة المصرية في واشنطون على الفور على طلبات للتعليق.

ونفى مينينديز، الذي أعيد انتخابه بعد تغلبه على تهم فساد سابقة، ارتكاب أي مخالفات واتهم المدعين العامين بتحريف عمله في الكونجرس. بموجب قواعد مجلس الشيوخ، يُطلب منه التنحي عن منصبه بوصفه رئيسًا للجنة الشؤون الخارجية.

ومن بين التهم الواردة في لائحة الاتهام ترتيب مزعوم وعد فيه مينينديز بتسهيل استمرار المساعدات وبيع الأسلحة للقاهرة مقابل وضع زوجته على كشوف رواتب رجل الأعمال المصري الأمريكي وائل حنا.

في حادثة أخرى، زُعم أن مينينديز استخدم نفوذه مع وزارة الخارجية للحصول على معلومات غير سرية ولكنها

حساسة حول التوظيف في السفارة الأمريكية في القاهرة، والتي نقلتها زوجته بعد ذلك إلى حنا، ثم إلى الحكومة المصرية. وفي حالة أخرى، يزعم أن مينينديز ساعد مسؤولا مصريا في كتابة رسالة كان من المفترض إرسالها إلى أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين الآخرين لطلب الإفراج عن أموال المساعدات.

وتأتي لائحة الاتهام بعد أسبوع من اتخاذ إدارة بايدن قرارا بشأن المساعدة العسكرية لمصر، إذ حجبت الإدارة ملايين الدولارات بسبب الانتهاكات الحقوقية لكنها سمحت بدفع أموال أخرى.

بين تحسين الصورة وترسيخ القمع

ونوّهت الصحيفة إلى أن تأمين استمرار المساعدات الأمريكية يُمثل أمرا بالغ الأهمية للسيسي، ذلك أن مصر تمر بأزمة اقتصادية كبيرة، وأدى التضخم القياسي إلى تأجيج السخط في وقت يستعد السيسي للترشح لإعادة انتخابه في الأشهر المقبلة.

ويتمتع السيسي والمؤسسة العسكرية بنفوذ كبير على السياسة والحكم والاقتصاد - لكن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص القمح كان من العوامل التي أشعلت شرارة الثورة التي أطاحت بحكومة مبارك.

منذ أن تولى الرئيس بايدن منصبه في عام 2021، وتعهد بوضع حقوق الإنسان في قلب سياسته الخارجية، اتخذ السيسي عددا من الخطوات لتحسين صورته. وقد أصدر عفوا عن عدد من السجناء السياسيين البارزين وأطلق حوارا وطنيا جرت من خلاله دعوة الجهات الفاعلة عبر الطيف السياسي، باستثناء الإسلاميين، لمناقشة واقتراح إصلاحات.

لكن جماعات حقوق الإنسان تقول إن هذه الإجراءات، رغم أنها موضع ترحيب، إلا أنها مجرد واجهة لحملة قمع أوسع ضد منتقدي الحكومة. ولا يزال عشرات الآلاف من السجناء «المحتجزين ظلما» يقبعون خلف القضبان، وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، وتتواتر التقارير عن التعذيب. وقالت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهي جماعات حقوقية مقرها القاهرة، لصحيفة واشنطن بوست هذا الشهر إن الاعتقالات لأسباب سياسية تجاوزت عمليات إطلاق سراح السجناء السياسيين.

يوم السبت، بعد يومين فقط من قرار وزارة الخارجية بشأن المساعدة العسكرية، حُكم على القيادي المعارض البارز هشام قاسم بالسجن ستة أشهر بتهم تتعلق بالتعبير شجبتها جماعات حقوقية ووصفتها بأنها زائفة.

دور رئيس

وفي حين تضاءلت أهميتها النسبية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مع نمو النفوذ الدولي والثروة لدول الخليج، تواصل مصر احتلال دور رئيس في تعاملات الولايات المتحدة مع المنطقة. ولا يزال نفوذ مصر في قطاع غزة، وهو أولوية أمنية قصوى لحليفة الولايات المتحدة إسرائيل، يمثل مصلحة رئيسة، وكذلك استعدادها لقمع الإسلاميين في شبه جزيرة سيناء.

في بعض الأحيان، انتهى الأمر بواشنطن والقاهرة على جوانب متناقضة من القضايا العالمية، كما هو الحال في ليبيا، حيث قدمت مصر سنوات من الدعم للرجل القوي خليفة حفتر. وأدى النفوذ الإقليمي المتزايد لروسيا والصين إلى زيادة المخاطر على الدبلوماسيين الأمريكيين. وألقى تسريب استخباراتي هائل في وقت سابق من هذا العام ضوءا جديدا على هذه المخاوف، وكشف أن السيسي كان يخطط لتزويد روسيا سرا بالصواريخ إلى أن تدخل المسؤولون الأمريكيون لإجبار الرجل القوي على تزويد أوكرانيا بالأسلحة بدلا من روسيا.

كان مينينديز أحد مجموعة المشرعين من الحزبين الذين التقوا بالسيسي خلال زيارة لمصر في أواخر أغسطس. وفقًا لتصريحات السيسي والسناتور ليندسي جراهام، والذي كان أيضًا جزءًا من الوفد، ناقشت المجموعة موضوعات من بينها المفاوضات بين السودان وإثيوبيا ومصر حول سد النهضة الإثيوبي والجهود الأمريكية للتوسط في العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

تحدث مينينديز مرارًا عن حقوق الإنسان والسياسة في مصر، وأصدر ما لا يقل عن 10 تغريدات حول السجناء السياسيين أو الأمور ذات الصلة منذ عام 2019.

ليست المرة الأولى

وفي حين أن مخطط الرشوة المزعوم الذي تورط فيه مينينديز قد يكون غير مسبوق، أشارت مي السعدني من معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط ومقره واشنطون إلى الجهود السابقة التي بذلتها الحكومة المصرية لبسط نفوذها السري في الولايات المتحدة.

وفي يناير 2022، اتهم مكتب التحقيقات الفيدرالي رجلًا مصريًا أمريكيًا بالتجسس على معارضي السيسي في الولايات المتحدة.

وقالت السعدني: «هذا مثال واضح على محاولة السلطات المصرية التأثير على نظام الحكم في واشنطون، ويجب أن يكون جزءًا من المحادثة».